

Distr.: General
9 September 2009
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٩٦ (ف) من جدول الأعمال المؤقت*
نزع السلاح العام الكامل

تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل

تقرير الأمين العام**

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	 ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢	 كوبا

* A/64/150.

** وردت المعلومات التي تتضمنها هذه الإضافة بعد تقديم التقرير الرئيسي.



ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

ذكرت كوبا في مناسبات عدة أن جميع الأعمال والأنشطة الإرهابية تمس حياة الأبرياء وصحتهم وممتلكاتهم وأمنهم، وتعد خرقاً لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وتعرض عمل المؤسسات الوطنية للخطر وتخل باستقرارها، وتتسبب في إلحاق أضرار جسيمة بهياكل الإنتاج الأساسية للدول ونشاطها الاقتصادي، وتزيد من زعزعة الاستقرار على الساحة الدولية مما يؤدي إلى نشوء بؤر جديدة للتوتر بل ونشوب نزاعات دولية أحياناً.

ولهذا السبب، تؤكد كوبا مجدداً موقفها المبدئي إزاء الإرهاب الدولي، وتعرب عن إدانتها لكل الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها، أينما وقعت وأيا كان مرتكبوها وبصرف النظر عن بواعثها. وهي تدين بشكل قاطع جميع الأعمال أو الأنشطة الرامية إلى التشجيع على الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية أو دعمها أو تمويلها أو التستر عليها، وذلك بصرف النظر عن الجهات المحرصة على تلك الأعمال والأنشطة أو المنفذة لها.

وقد ظلت كوبا لأكثر من خمسة وأربعين عاماً ولا تزال ضحية لإرهاب دولة يهدف إلى تقويض النظام السياسي والاجتماعي الذي اختاره الشعب الكوبي. بملء إرادته في ظل ممارسته الكاملة لحقه في تقرير المصير. وتحقيقاً لهذه المقاصد، استُخدم إقليم الولايات المتحدة الأمريكية بشكل منتظم ومستمر لتمويل الأعمال الإرهابية الموجهة ضد كوبا وتنظيم الأنشطة التي تصطبغ بهذا الطابع وتدريب منفذيها.

وكوبا من جانبها لا تمتلك وليس في نيتها امتلاك أسلحة للدمار الشامل، ولم يكن امتلاكها قط جزءاً من استراتيجيتنا للدفاع الوطني. ولدى كوبا نظام فعال ويمكن التنبؤ به وموثوق به من أجل تطبيق التزاماتها الدولية على الصعيد الوطني بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). وفي إطار هذه الالتزامات، انضمت كوبا إلى عضوية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وجدير بالذكر أن كوبا طرف في الاتفاقات والبروتوكولات الدولية الثلاثة عشرة القائمة حاليا والمتعلقة بالإرهاب. وفي هذا السياق، أصبحت كوبا في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ الدولة الطرف الرابعة والخمسين في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

ويعد انضمام كوبا لهذه الاتفاقية قرارا سياديا يعبر عن التزامها بمكافحة الإرهاب، ودليلا ساطعا على التزام بلدنا بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها المنظمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

والانضمام إلى هذه الهيئات والمعاهدات الدولية يكفل لكوبا وجود مجموعة من اللوائح والقوانين والمعايير الوطنية من شأنها، مع المؤسسات المختصة، أن تيسر الوفاء بالالتزامات الدولية الواقعة على عاتقها وأن تضمن تنفيذ القرار السيادي الذي اتخذته الشعب الكوبي بالسعي بإصرار إلى تحقيق الإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل.

وأعلنت حكومة جمهورية كوبا، في مناسبات عدة، عن وجود مثل هذه التشريعات والمؤسسات الوطنية المختصة بذلك المجال. وجدير بالذكر أن الوثائق التي تقدمها كوبا في إطار اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية، أو التقارير المطلوبة بموجب قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يسهل الاطلاع عليها كافة في موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.

بيد أن كوبا تندد مرة أخرى بوجود قاعدة بحرية للولايات المتحدة أنشئت في منطقة غوانتانامو الكوبية رغما عن الحكومة الكوبية وشعبها، ولا تمارس الدولة الكوبية ما يحق لها من ولاية على الجزء الواقعة فيه القاعدة المذكورة. وليس لدى كوبا علم بما إذا كانت الولايات المتحدة قد وضعت مواد أو أسلحة نووية أو تمتلكها أو تحتفظ بها أو تعتزم وضعها في هذه المنطقة المحتلة بشكل غير قانوني. وبالتالي، لا تتحمل كوبا أية مسؤولية عن هذه المنطقة في ما يتعلق بأهداف الاتفاقات الدولية.

وقد كانت البشرية شاهد عيان على ما يمكن أن يتسبب فيه استعمال الأسلحة النووية من إرهاب، وهي الآن ذات إمكانيات أكبر بكثير من القنبلتين الذريتين اللتين ألقتهما حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين. إن استعمال هذا النوع من الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أعمال إرهابية من شأنه أن يزيد من خطورتها نظرا لما قد يترتب على تلك الأعمال من أثر فتاك.

وتعارض حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى النووية عقد مفاوضات فورية من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية. أما كوبا، فهي على استعداد كما أعلنت من قبل للبدء في هذه المفاوضات على الفور كبلد منفرد، أو باعتبارها طرفا في البيانات والوثائق الصادرة عن حركة بلدان عدم الانحياز أو في مجموعة الـ ٢١. مؤتمر نزع السلاح.

وتشدد كوبا على ضرورة الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل لكون ذلك السبيل الوحيد ذا الفعالية التامة لتجنب استعمال تلك الأسلحة، وعلى اعتبار أن أيا من تدابير منع وقوع أعمال إرهابية بأسلحة الدمار الشامل لن يكون كافيا أو فعالا طالما ظل هذا النوع من الأسلحة موجودا.

وتدعو كوبا إلى تعاون دولي فعال حقا يتيح منع ومكافحة جميع أعمال الإرهاب، ويستند إلى إطار من الشرعية الدولية والاحترام المطلق لمبادئ القانون الدولي والأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.